

اللاجئون في نيو جوهانسبرج

بقلم: لورين لاندو وكارين جاكسون

تسعى جنوب أفريقيا، التي لم تعتاد على استضافة اللاجئين، جاهدةً لتكيف أوضاعها مع قدومهم إلى أراضيها.

يعيش

معظم اللاجئين الأفارقة في المناطق الريفية والمخيمات، ولكن هناك عدد متزايد يتوجه نحو المدن. ومنذ تحول جنوب أفريقيا إلى حكم الأغلبية عام ١٩٩٤، أصبحت البلاد مقصد عشرات الآلاف من المهاجرين واللاجئين الوافدين من شتى أنحاء قارة أفريقيا، والذين غالباً ما يستقرون في المراكز الحضرية بالبلاد. ولم يؤدي وجودهم إلى تغيير الإحصائيات السكانية للبلد فحسب، وإنما كان له أيضاً تأثير ملحوظ على الاتجاهات العامة والخطاب السياسي. ورغم أن قانون اللاجئين لسنة ١٩٩٨ يبرهن على قوة وتزايد الالتزام بحماية اللاجئين وفقاً للمعايير الدولية^١، فإنه مازال اللاجئين يتعرضون رغم ذلك للتمييز، وتحرش الشرطة، والعنف ضد الأجانب.

وفي عام ٢٠٠٢، أجرى برنامج دراسات الهجرة القسرية بجامعة ويتوتريزاند في جوهانسبرج بالاشتراك مع برنامج اللاجئين والهجرة القسرية بجامعة توفتس (في بوسطن) دراسة حول موضوع تجارب اللاجئين في جوهانسبرج ومدى تأثيرهم على المدينة. وفي أوائل عام ٢٠٠٢، أجرى الباحثون دراسة ميدانية في سبع مناطق تقع في وسط مدينة جوهانسبرج والتي ترتفع فيها كثافة اللاجئين الوافدين من الدول الأفريقية الرئيسية «المصدرة» للاجئين؛ وهي تحديداً: بوروندي، وأنجولا، والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)^٢. كما أجرينا دراسة أيضاً للاجئين الأثيوبيين والأفراد الوافدين من جمهورية الكونغو (برازافيل)، وهما فئتان متواجدتان بأعداد كبيرة في مدينة جوهانسبرج. وقد أجاب على أسئلة الدراسة أفراد بلغ مجموعهم ٧٣٧ فرداً، كان منهم ٥٣٪ (٣٩٢ فرداً) من جنوب أفريقيا، و٤٧٪ (٣٤٥ فرداً) مهاجرين ولاجئين. ومن الفئة الثانية، كان هناك ١٤٪ من جمهورية الكونغو الديمقراطية، و١٢٪ من أنجولا، و٩٪ من إثيوبيا، و٨٪ من الصومال، و٢٪ من جمهورية الكونغو (برازافيل)، و١٪ من بوروندي^٣. ورغم أنه ليس كل أولئك الذين أجريت عليهم الدراسة مؤهلين للحصول على وضع «اللاجئ»، فإن ٧٣٪ من العينة التي لا تنتمي إلى جنوب أفريقيا ذكر أفرادها أنهم إما لاجئون أو طالبو لجوء. وقد ارتفعت هذه النسب ارتفاعاً شديداً بين التجمعات الصومالية (٩٣٪) ونظيرتها الكونغولية^٤.

(جمهورية الكونغو الديمقراطية) (٩٠٪).
(ولسهولة الإحالة فيما يلي، سيشار إلى العينة التي لا تنتمي إلى جنوب أفريقيا بلفظ «المهاجرين» لأنها تضم اللاجئين - المهاجرين القسريين - وأولئك الذين أصبحوا مهاجرين لأسباب أخرى).

سمات العينة

كان المهاجرون الذين تشملهم عينة الدراسة، والذين يعكسون اتجاهات التحضر السائدة في شتى أنحاء العالم، أصغر سناً بكثير من السكان المضيفين حيث بلغت نسبة من تزيد أعمارهم عن الأربعين ٥٪ فقط بالمقارنة بنسبة ٢٢٪ من مواطني جنوب أفريقيا. كما كان معظمهم أيضاً ذكوراً (٧١٪ في مقابل ٤٧٪ من مواطني جنوب أفريقيا)، وكانت نسبة من كان لديهم أطفال أقل بكثير: حيث ذكر ٦٤٪ من المهاجرين أنه ليس لديهم أطفال بالمقارنة بنسبة ٣٥٪ من مواطني جنوب أفريقيا.

ومن أبرز سمات أولئك الأفراد موضوع الدراسة أن معظمهم نشأوا في المدن. حيث ذكر أقل من ٨٠٪ تقريباً من جميع المهاجرين موضوع الدراسة أنهم كانوا يعيشون معظم حياتهم في المدن (٩٥٪ من الأثيوبيين) و١٧٪ آخرون قضوا معظم حياتهم في بلدات صغيرة. في حين ذكر أقل من ٤٪ أنهم نشأوا في المناطق الريفية. ورغم أن هذه الأرقام تتفاوتت تفاوتاً كبيراً بين الفئات - حيث ذكر ٦٦٪ فقط من الأفراد الوافدين من جمهورية الكونغو الديمقراطية أنهم نشأوا في المدن بالمقارنة بنسبة ٩٥٪ من الأثيوبيين - فإنها تدل على أنه من المتوقع أن يكون معظم المهاجرين مهنيين نسبياً للتغلب على تحديات حياة المدينة.

بالإضافة إلى ذلك، توضح الدراسة أنه، بالمقارنة بمواطني جنوب أفريقيا، كان المهاجرون أعلى من حيث المستويات التعليمية وأكثر كفاءة. حيث أكمل ٢٢٪ من المهاجرين تعليمهم العالي أو حصلوا على دراسات عليا، بالمقارنة بنسبة ١٤٪ من مواطني جنوب أفريقيا. وذكر ٤٧٪ آخرون أنهم تلقوا تدريباً أو تعليماً إضافياً، وهي نسبة أعلى بقليل من نسبة مواطني جنوب أفريقيا (٤٢٪) ولكنها مقاربة لها^٤.



والمهاجرين في جنوب أفريقيا جهاز الشرطة ووزارة الداخلية بسبب معاملتهم للاجئين. وتثبت البيانات أن تلك الشكاوى لها ما يبررها. فبالنسبة لتقريباً ثلث أولئك الأفراد الذين أجريت عليهم الدراسة، تستغرق عملية الحصول على القرار في قضية اللجوء من وزارة الداخلية ١٨ شهراً على الأقل وليس فترة الستة أشهر التي نص عليها القانون. وتوضح المناقشات التي أجريت مع اللاجئين أن القضايا التي ينظر فيها غالباً ما تستغرق ثلاثة أعوام أو أكثر يجب خلالها على اللاجئين بذل أقصى ما في وسعهم لمتابعة طلباتهم. وفي مقابلات المتابعة، ذكر العديد ممن أجابوا على الأسئلة أنهم كانوا يضطرون لدفع الرشاوي إلى موظفي وزارة الداخلية أو الحرس الأمني الخاص لمجرد دخول مركز استقبال اللاجئين بالمدينة. وخلال هذه الفترة، يضطر مقدمو طلبات اللجوء إلى أن يجوبوا البيئة الحضرية غير الآمنة في جوهانسبرج دون أن يكون لديهم ما يكفي من وثائق الهوية، ودون أن تتوافر لديهم سوى فرص عمل محدودة، هذا بالإضافة إلى حرمانهم تقريباً من الحق في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والمالية.

ومن المحتمل، إلى حد كبير، أن يقع المهاجرون ضحية الجريمة أو تحرش رجال الشرطة أكثر من مواطني جنوب أفريقيا. ورغم الإقامة في البلد منذ فترة محدودة، فإنه تقريباً ثلاثة أرباع (٧٢٪) المهاجرين موضوع الدراسة ذكروا أنهم أو شخص ما يعيشون معه وقع ضحية الجريمة، بالمقارنة بنسبة ٤٢٪ من مواطني جنوب أفريقيا (الذي قضاوا معظم حياتهم في البلد). وبدلاً من المساعدة في حماية الأجانب، يبدو أن جهاز الشرطة يسهم في المشكلة. فقد رد ٧١٪ من المهاجرين بالإيجاب عندما سئلوا عما إذا كانت الشرطة اعترضت سبيلهم من قبل، بالمقارنة بنسبة أقل من ٣٠٪ من مواطني جنوب أفريقيا. وفي معظم الأحيان، يستوقف رجال الشرطة الأفراد لفحص وثائق الهجرة والهوية، ولكن المهاجرين القسريين ذكروا أن رجال الشرطة أخذوا أوراقهم وقطعوها. وفي مقابلات المتابعة، تحدث الكثيرون عن دفع الرشاوي لتجنب الاحتجاز واحتمال ترحيلهم إلى بلادهم. ورغم أنه من المتوقع أن يؤيد مواطنو جنوب أفريقيا تلك الأنشطة فإنه ليس هناك تقريباً ما يبرر استمرار تحرش الشرطة بهم. وتجدر الإشارة إلى أنه من بين السبعين في المائة من مواطني جنوب أفريقيا الذين يعتقدون أن معدلات الجريمة في المدينة ارتفعت، ذكر تقريباً ثلاثة أرباعهم أن المهاجرين من بين الأسباب الرئيسية وراء ذلك. وقد ذكرت نقطة شرطة هيلبرو التابعة لجهاز شرطة جنوب أفريقيا - التي تقع في المركز الجغرافي لتجمعات كبيرة من المهاجرين - أنه غالباً ما يكون الأجانب في جوهانسبرج ضحايا الجريمة وليسوا مرتكبها.^٨

المقيمين إقامة غير نظامية: أي الأفراد الذين يغادرون «لأسباب غير قسرية» بلد اللجوء الأول الذي لقوا فيه «حماية فعالة» عادة ما تكون في شكل مخيمات للاجئين.^٩ كما يعتقد أيضاً العديد من المسؤولين أن أولئك الذين يهاجرون إلى جنوب أفريقيا يعتبروا «متسوقو لجوء»: أي أفراد يبحثون عن أكثر مكان مريح أو ذات مزايا مادية لتقديم طلب اللجوء إليه.^{١٠} ويعزز التحليل المبدئي الذي تم إجراؤه صحة هذا الرأي: حيث جاب معظم المهاجرين الذين تشملهم عينة الدراسة شتى أنحاء البلاد التي كان يمكنهم طلب لجوء إليها وذكر ٣٩٪ منهم أنهم أقاموا في بلد آخر لمدة تزيد عن أسبوع (١٣٪ من مهاجري أنجولا القريبة من جنوب أفريقيا في مقابل ٦٨٪ من مهاجري إثيوبيا التي تبعد كثيراً عنها). كما أن هناك أيضاً أدلة قوية تثبت أن جنوب أفريقيا لم تكن دائماً هي المكان المقصود. حيث فكر نصف المهاجرين (٥٠٪)، عند مغادرة موطنهم الأصلي، في الذهاب إلى أماكن أخرى غير جنوب أفريقيا. ومن هذه النسبة، فكر ٦٢٪ في الذهاب إلى أمريكا الشمالية أو أوروبا وحوالي ١٠٪ في الذهاب إلى أماكن أخرى في أفريقيا في حين ذكر حوالي ١٢٪ أنه «لم يكن لديهم ترتيب محدد».

ورغم ذلك، لا تثبت التحليلات الأخرى التي تم إجراؤها صحة الرأي القائل بأن أولئك الذين أجريت عليهم الدراسة كانوا مهاجرين مقيمين إقامة غير نظامية أو متسوقو لجوء. إذ أنه للتلأهل للحصول على وضع «المهاجر المقيم إقامة غير نظامية»، ينبغي أن يكون هؤلاء المهاجرين تقدموا بطلب لجوء إلى بلد آخر وحصلوا على حق اللجوء فيه. ومما يثبت أن هذا ليس هو الوضع أن ٦٠٪ فقط من أولئك الذين أجريت عليهم الدراسة أقاموا في مخيم لاجئين أو مستوطنة وأن أكثر من ٢٪ تقريباً ذكروا أنهم تلقوا مساعدات. علاوة على ذلك، فلو افترضنا أن هؤلاء الأفراد متسوقو لجوء، لكانوا قد انجذبوا حتماً إلى جنوب أفريقيا تحت إغراء الوعود بسهولة الحصول على وضع اللجوء أو تقديم المساعدة. ولكنه، بالنظر إلى التأخيرات والصعوبات الأخرى المرتبطة بالحصول على وضع اللجوء (أنظر أدناه) والبيئة غير المواتية بوجه عام، فإنه ليس من المتوقع أن تنجذب إلى تلك البلد لهذه الأسباب سوى قلة قليلة. وإنما كانت الدوافع الرئيسية وراء اختيار جنوب أفريقيا هي العمل والتعليم (٣٥٪) والحريات السياسية أو الدينية أو العرقية (٣٥٪). وقد ذكر ١١٪ آخرون أن جنوب أفريقيا قد تتيح لهم فرصة إعادة التوطين أو تسمح لهم بالذهاب إلى بلد ثالث، ولكن أقل من ١٪ ذكروا أنهم يبحثون في البلد عن المساعدة.

التحرش والشرطة ووزارة الداخلية^{١١}

كثيراً ما ينتقد المدافعون عن حقوق اللاجئين

لاجئون في جوهانسبرغ

أنماط الفرار والوصول إلى بلاد اللجوء

تعتقد بعض المنظمات الدولية وحكومة جنوب أفريقيا أن معظم المهاجرين إلى جوهانسبرج مؤهلون للحصول على وضع «المهاجرين



مشكلات عديدة. ورغم أن البحث غير وافي، فإنه سيستجيب لنا إمكانية التعرف على الاتجاهات والأنماط السائدة في مختلف المدن ومقارنتها في البحوث المقبلة؛ ويمتد المشروع البحثي حالياً ليشمل مدينة مابوتو (عاصمة موزمبيق) ودار السلام (عاصمة تنزانيا). وبمرور الوقت، سوف يكشف تكرار الدراسة الميدانية عن تغير تجربة اللاجئين في المدن الأفريقية. كما أن التوصل إلى بيانات بشأن مجموعة كبيرة من المتغيرات الاجتماعية -الاقتصادية وكذلك السياسية سوف يوفر أيضاً الفرص للباحثين الآخرين لإجراء دراساتهم في إطار مشروع بحث مقارن أكبر. وربما الأهم من ذلك كله أن البيانات التجريبية التي تم استخلاصها من هذا البحث يمكن الاستفادة منها في الرد على الاتهامات الباطلة والخطاب الذي يستهدف اللاجئين، مما يساعد في نهاية الأمر في دعم بيئة من السياسات الأكثر إيجابية.

يعمل لورين لاندو باحث منسق في برنامج دراسات الهجرة القسرية بجامعة ويتوتريزاند

www.wits.ac.za/fmsp

بريد إلكتروني:

LandauL@gsh.wits.ac.za

تعمل كارين جاكسون مديرة برنامج اللاجئين والهجرة القسرية بجامعة توفس، بوسطن، ولاية ماساشوسيتس

<http://famine.tufts.edu/work/refugees.html>

بريد إلكتروني:

karen.jacobsen@tufts.edu

للمزيد من المعلومات المتعلقة بهذا المشروع البحثي والارتباطات بالمواقع الأخرى ذات الصلة، رجا زيارة الموقع التالي: www.wits.ac.za/fmsp/ujp

١ رجا زيارة الموقع التالي: www.sahrc.org.za/regulations_to_the_south_african_refugees_act.PDF

٢ رجا الرجوع إلى الكتاب الإحصائي السنوي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (٢٠٠١: ٢٠٠٠).

٣ للمزيد من المعلومات عن استراتيجيات اختيار العينات والتحديات اللوجستية في مشروع البحث، رجا الرجوع إلى مقال «الواجب المزدوج في بحوث اللاجئين: بعض الاعتبارات المنهجية والأخلاقية في بحوث العلوم الاجتماعية المتعلقة بالهجرة

القسرية، بقلم كارين جاكسون ولورين لاندو، مجلة ديزاستاز، المجلد رقم (٢٧)، العدد الثالث، ص ١٨٥-٢٠٦، ٢٠٠٣.

٤ ندرك أن هذه مزاعم ذاتية ربما تكون حافلة بالمبالغات في مستويات التعليم، ولكن هذا التحيز من المحتمل أيضاً أن يديه مواطنو جنوب أفريقيا.

٥ أنظر كتاب «حلول دائمة لمشكلة اللاجئين: استراتيجية إقليمية لدول إقليم جنوب أفريقيا مقترحة من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بقلم برونو جيدو على الموقع التالي:

www.1hr.org.za/refugee/publics/perspect/geddo.htm

٦ في جلسة خاصة عقدتها مبادرة حوار الهجرة لدول إقليم جنوب أفريقيا (ميدسا) والتي ركزت على موضوع الهجرة القسرية، تحدث ممثلو حكومات الدول من شتى أنحاء المنطقة على نحو وافي عن «ممارسات تسويق اللجوء السائدة على نطاق واسع» (لوساكا، زامبيا، ٢٧-٢٩ أكتوبر ٢٠٠٣).

٧ الجهاز المختص بالهجرة واللاجئين.

٨ استشهد رئيس الشرطة/ لو بدراسة تم الانتهاء منها مؤخراً حول إحصائيات الشرطة خلال مقابله مع لورين لاندو في نقطة شرطة هيلبرو بجوهانسبرج في ١٨ يوليو ٢٠٠٣.

وجبهة للاعتقاد بأنه يمكن أن يقدم المهاجرون مساهمة أكبر بكثير في اقتصاد المدينة.

وإجمالاً، ذكر أكثر من ١٥٪ من كل المهاجرين موضوع الدراسة (٢٨٪ من المهاجرين الأثيوبيين

و٢٦٪ من المهاجرين الصوماليين) أنهم يمتلكون شركات في موطنهم الأصلي وربما يتوافر لديهم

المهارات وروح التفاني اللازمة لإنشاء شركات أيضاً في جنوب أفريقيا. وذكر ٩٪ آخرون أنهم

كانوا يعملون في وظائف متخصصة (على سبيل المثال، طبيب أو محامي أو محاسب) قبل المجئ

إلى جوهانسبرج. ويمكن أن يساعد وجودهم في سد الفجوة الكبيرة في المهارات داخل المدن.

وبالفعل، فإنه رغم القيود المفروضة على المهاجرين القسريين، فإنهم يساعدون بالفعل في خلق فرص عمل. فرغم أن ٢٠٪ فقط من مواطني

جنوب أفريقيا ذكروا أنهم يدفعون لشخص ما أجراً في مقابل أداء عمل لهم، فإن ٣٤٪ من

المهاجرين القسريين موضوع الدراسة كانوا يفعلون ذلك أيضاً. والأهم من ذلك كله أن أكثر من

ثلثي أولئك الأفراد الذين استخدمهم المهاجرون (٦٧٪) كانوا من مواطني جنوب أفريقيا.

السياسات المقترحة اتباعها

يمكن أن تحقق جنوب أفريقيا مكاسباً كبيرة من تجمعات المهاجرين الذين تشملهم العينة، ولكن لن ينتفع مواطنو جنوب أفريقيا من مواردهم إلا إذا رحب القادة والمجتمعات العمرانية في البلاد بهؤلاء المهاجرين. وتتمثل السياسات المقترحة اتباعها فيما يلي:

■ يجب على الأجهزة المختصة بالخدمات الاجتماعية والشركات في المدينة تنفيذ القوانين السارية في جنوب أفريقيا، بما في ذلك الحكم القانوني الذي أدرج مؤخراً والذي يمنح لطالبي اللجوء حق العمل والدراسة.

■ يجب استئصال كافة جوانب القصور والفساد من وزارة الداخلية؛ حيث يحتاج اللاجئون

وطالبو اللجوء لوثائق مستوفاة وملائمة.

■ يجب تحسين إمكانية حصول المهاجرين على خدمات الرعاية الصحية الوقائية وفرص التعليم.

■ يجب أيضاً تسهيل إمكانية حصول المهاجرين على خدمات فتح الحسابات

المصرفية والائتمان بحيث يمكن للمواطنين واللاجئين على حد سواء استغلال مهاراتهم

الخاصة بإنشاء المشروعات بما يعود بالخير على الجميع.

■ ينبغي حث جهاز الشرطة والأجهزة الأخرى القائمة على تنفيذ القوانين على معاملة

اللاجئين وطالبي اللجوء بنفس الاحترام الواجب لجميع المقيمين في جنوب أفريقيا.

الخاتمة

يعتبر هذا البحث من المحاولات الرسمية الأولى لدراسة لاجئي المدن في أفريقيا وقد واجه

سبل كسب الرزق: المعوقات والإنجازات

بالنظر إلى القيود الرسمية والفعلية على فرص المهاجرين القسريين في السعي في طلب

الرزق - بما في ذلك حظر العمل، وعدم وجود وثائق الهوية أو أوراق إثبات المؤهلات المهنية

بالإضافة إلى أساليب التمييز القائمة على التمييز - فإنه من المذهل أن يذكر عدد

متساوي تقريباً من مواطني جنوب أفريقيا (٤٢٪) والمهاجرين (٣٩٪) أنهم عاطلون. ورغم

ذلك، فإنه بإلقاء نظرة فاحصة على بيانات التوظيف يتبين لنا الوضع الاقتصادي الضعيف

الذي يعاني منه المهاجرون القسريون. وفي عينة الدراسة، ذكر ثلث (٢٢٪) مواطني جنوب

أفريقيا أنهم يعملون طوال الوقت إما في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، بالمقارنة بنسبة ٧٪

فقط من المهاجرين. وذكر أكثر من ربع المهاجرين العاملين (٢٨٪) أنهم يعملون لحساب

أنفسهم بالمقارنة بنسبة ٦٪ من مواطني جنوب أفريقيا حيث تتحد التجارة الصغيرة والبيع

بالتجول ليشكلان أهم مهنة يشتغل بها المهاجرون القسريون (٢١٪ في مقابل أقل من

١٪ من مواطني جنوب أفريقيا). وذكر ٨٪ آخرون أنهم يمتلكون شركات صغيرة، بالمقارنة

بأكثر من ٥٪ تقريباً من مواطني جنوب أفريقيا. وليس من المحتمل أن يكون الدخل الذي تدره

تلك الأنشطة محدوداً لا يمكن التنبؤ به فحسب وإنما أيضاً تعرض مزاولي التجارة في الشوارع

المهاجرين القسريين للسرقة، والعنف، وتحرش الشرطة بهم. ومما يعرض أيضاً الوضع

الاقتصادي للمهاجرين للخطر أنهم، رغم أنهم يعولون أسر عدد أفرادها أقل، غالباً ما يدفعون

إيجاراً أعلى لسكنهم (حيث يدفع ٤٨٪ من المهاجرين أكثر من ٨٠٠ راند شهرياً - ١٢٥

دولار أمريكي تقريباً) بالمقارنة بنسبة ٢٠٪ من مواطني جنوب أفريقيا).

ومن أخطر المشكلات الاقتصادية التي تواجه اللاجئين عدم قدرتهم على الحصول على

الخدمات المصرفية (سواء كانت إيداعاً أو حسابات مصرفية في البنوك في جوهانسبرج

بالمقارنة بنسبة ٧١٪ من مواطني جنوب أفريقيا. ويترتب على عدم القدرة على الحصول

على الخدمات المالية الرسمية عدم وجود مكان مأمون لدى أصحاب المشروعات لإيداع أموالهم

فيه، مما يجعلهم بالتالي أهدافاً معروفة للسطو والسرقة. ويعتبر عدم توفير الائتمان من

المعوقات الرئيسية للأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها المهاجرون، مما يترتب عليه الحد من

المساهمة التي يمكن أن يقدمونها إلى جوهانسبرج في حالة السماح لهم بالقيام

بالمبادرات المتعلقة بإنشاء المشروعات.

ورغم المخاوف السائدة بين عدد كبير من مواطني جنوب أفريقيا من أن يأخذ المهاجرون

الوظائف المتاحة لأبناء البلد، فإن هناك أسباب